او ما لم يرد الرجل وتواجما لا قال كنظر المحارم فينظر
المجموع ما عدا ما بين السرة والركبة من المراهقة شرط ان يكون عفيفا
قلت بقي من الشامل للقطع ولعقدها اصابة اي خلقة قال
المراهقة كهو بكسر الهاء من قارب الاحتلام اي باعتبار
غالب سنه وهو قرب عشرة سنة فيما يظهر وخرج بالمراهقة
غيره فان كان يحسن حكاية ما يراه على وجه من غير شهوة فكالمحرم
او بشهوة فكالبالغ او لا يحسن ذلك فكالعدم كما قاله الامام رملي
فيما لو بلغ على اربعة اقسام كالبهيمة لكن يحرم على العاقلة النظر
اليه لحد هنا نظره الى اجنبية اي وان حصل ان يحرم رؤية
شيء من بدنها وان ابين كظفر وشعر وانملة ودم مجبوب وفصد
ومنى لانخ ويؤخذ كما مر والعبرة في البيان بوقت الابانة فيحرم ما بان
من اجنبية ولو نكحها ولا يحرم ما بان من زوجة وان ابانها وشمل
النظر ما لو كان من وراء جدار او ثوب يصف لسمع او وصف
او من وراء زجاج كما يؤخذ مما مر خرج بمرآة الصورة في الماء
وفي المرآة فلا يحرم ولو مع شهوة ويحرم سماع صوتها ولو بغير الغناء
ان خاف ويندب للمرأة تغليظ صوتها في غير محارمها ان خافت منه
فتنة او التذبه والا فلا والامرد في ذكر كالمرأة قد على الجلال
المحلي وفرض على الرملي انه اذا انفصل منها مني وهي في نكاحه
ثم طلقها حرم النظر اليه بعد الطلاق لانها صارت اجنبية عنه ولا
نظر للانفصال في وقت كان يجوز له هذا النظر فلم يخالف قولا
في هذه فتأمل غير الوجه والكفين لاجل قوله الذي قطعا
وحكاية الخلاف الذي فيهما والتفصيل بين وجود الشهوة والفتنة
وعدمهما او وجود احدهما وعدم الاخر ولكن الاتي بقوله الاتي
وكلام المحرم تأمل لذلك اي حرمة النظر للوجه والكفين للشهوة

ولا فتنة اسقاط قوله هنا غير الوجه والكفين ولو غير مشتهاة
غالبة في الحرم وقوله وقصد اخرج ما لو وقع اتفاقا من غير قصد فلا
يحرم كما سيذكره عند خوف فتنة قيد لاجل قوله بالاجماع
ولو نظر الحرم اي الوجه والكفين المجرد اي من غير قصد جماع
ولا مقدماته على الصحيح هو المعتمد كما سيذكره وقوله
ووجه اي تحريم النظر عندئذ الفتنة اه عن نهاية المحتاج
من كونه صغيرا او امرأة لا تشتهى اي لغير ذلك كالمطوه بالاجنبية
لانهم لم يفصلوا اذ لك بل حرموا الاطلاق بها مطلقا سدا لباب الفساد
وكل لا يحرم اي النظر الى الوجه والكفين وهو اي
ما ظهر معسرا الترجيح بقوة المدرك اي فالمدرك وهو الدليل
ليس يتمكن ترجيح عدم الحرمة وهو ما عليه الاكثرون وصوبه
الاسنوي ولكن الفتوى على خلافه للاحتياط تمام ذلك
بكلام المنهاج من حرمة النظر مع امن الفتنة حتى قال نظر الرجل
الى الاجنبية غير جائز ما اذا احصل اي النظر الذي
يحل له لاجل قيد في كل من زوجة وامة وسيأتي محترزه في كلامه
فيجوز اي حين اذ حل الاستمتاع بها ان ينظر
خرج بالنظر لمس حاجتها فلا خلاف في حله ولو للفرج خرج
ما بعد الوطء فلا يحل بشهوة رملي المباح اخرج الوجه الذي
لا يباح وطؤه وهو الدبر وسيأتي انه يجوز النظر اليه على
المعتمد فلا يصح ان تشمله قوله هنا ما عدا الفرج المتعذب
للخارج ما يجوز فيلزم ولم يقيد بالمباح ان لكره رؤية الدبر
مع انه لا كراهة فيها منها اي الزوجة والامة فكره النظر
اليه اي الى الفرج بلا حاجة اي الى في الناظر او الولد او
الغلب كما سيذكره الشارح وخالف ابن الصلاح اي خالف
ابن حبان في عده في الضعفا وحد اسناده اي نقل